

## الفصل الرابع

### التقنية والحقوق الأساسية

لم يكن المحامي الشاب الذي ينحدر من مدينة بوسطن، متهيباً للاهتمام الإعلامي المتواصل الذي حظي به، عندما تزوج من ابنة عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي. أصبح مصورو الفضاء (باباراتزي) يتبعون الزوجين أين ما ذهبوا بعد أن رزقا بالأطفال. فكّر المحامي بالإجراءات القانونية التي يمكن أن يتخذها للتخلّص من تلك المضايقات<sup>1</sup>. هل توجد سابقة قانونية تخص «حق الفرد أن يُترك وشأنه»؟

كان المحامي قد تخرّج من كلية الحقوق بجامعة هارفرد، حيث كان ترتيبه الثاني على الدفعة. اتصل بصديقه الذي كان الأول على الدفعة، وبدأ مشروعاً لتحليل مدى إمكانية تطبيق المبادئ القانونية الأساسية على التقنيات الحديثة<sup>2</sup>.

وقعت الأحداث عام 1889م، وكانت التقنية الجديدة هي الكاميرا المحمولة. قبل أن تبتكر شركة (كوداك) الكاميرا المحمولة في عام 1888م، كان التقاط صورة للشخص أمراً مهماً<sup>3</sup>، وكان على الشخص التأق والذهاب إلى أستوديو التصوير، ولم تكن الصور تلتقط للأشخاص من دون إذنتهم، لكنّ الكاميرا المحمولة غيرت كل ذلك. لم يكن المحاميان سامويل وارين ولويس برانديس، الوحيدين اللذين أثارت التقنية الجديدة اهتمامهما.

نص مقالة كتبت في ذلك الوقت:

«هل رأيت الاختراع الشيطاني الجديد المسمّى الكاميرا المحمولة؟ لقد التقط تعبيراتك في مكتب البريد البارحة بينما كنت تتحدّث. لقد أخذك على حين غرة وصوّرك بموقف فظ، ومرّر صورتك ليضحك عليها الصديق والعدو على حد سواء. تسمع صوت ضغطة زره في كل مكان. إنه قاس وحاضر في كل مكان وليس لديه مشاعر أو احترام، مثل أيّ مجرم وضيع. ما قصة شياطين (كوداك) والأجهزة الصوتية وأضواء التفتيش الكهربائية؛ العبقرية العصرية في الاختراعات تعمل ما بوسعها لتعرّينا أمام نظرات الآخرين»<sup>4</sup>.

بدأ وارين وبرانديس تقييم تأثير الكاميرا المحمولة على الحياة العصرية، كان باستطاعتهم القول إنّ الناس فقدوا الحق في البقاء وشأنهم؛ لأنّ التقنيات تتبّع كل أفعالهم وتسجّلها. وبدلاً من

ذلك، رأى المحاميان أنّ التطفّل الذي تتيحه التقنية، جعل سيطرة الناس على المعلومات التي تخصهم أكثر ضرورة.

كتب المحاميان: «إن وطأة الحياة وتعقيدها جرّاء تطوّر الحضارة، جعل من الأهمية بمكان وجود ملجأ بعيداً عن هذا العالم. أصبحت العزلة والخصوصية ذات أهمية أكبر للفرد، لكنّ الاختراعات الحديثة عرضته إلى ألم وأذى نفسي من خلال استباحة تلك الخصوصية، يتعدّى التأثير الذي يسببه الأذى الجسدي».

لجأ وارين وبرانديس إلى القيم الجوهرية الموجودة في الدستور، مثل حق الفرد عدم تقديم شهادة ضد نفسه، ومبادئ القانون المعروفة، مثل «حق الفرد بتحديد مدى ما يتبادلته مع الآخرين من أفكار وأحاسيس وعواطف». قال المحاميان إنّ تلك الحقوق واجبة بغض النظر عن طريقة التعبير التي يتبعها الفرد. «يجب توفير الحماية نفسها سواء لرسالة عابرة أم ملحوظة تدوّن في مذكرات، ولقصيدة أو مقالة ثمينة، سواء للوحة عادية أم لتحفة فنية».

شعر المحاميان أنّ هذا النوع من الحماية يتطلّب قيمة جوهرية أكبر، حيث قالوا «إنّ الحماية التي توفّر للأفكار والأحاسيس والعواطف... مجرد مثال لتعزيز الحقوق العامّة، أكثر من التي تضمن للفرد أن يُترك شأنه. بينما يجب أن تكون مثل الحقوق التي تحمي من الاعتداء والضرب، والاعتقال، والمحاكمة بطريقة عدائية، والتشهير».

يتشابه حق الفرد بالتحكّم بما ينشر عنه مع حق الملكية. كتب المحرر في مجلة (ذا نيشن)، أي إل غودكين، مقالاً في مجلة (سربينرز) واصفاً سمعة الفرد بأنّها: «أول أشكال الملكية الفردية، وأولى مقتنياته»<sup>5</sup>.

كتب المحاميان في وصف الأذى الذي قد تلحقه الصور والنميمة، ليس فقط على الأفراد، بل على المجتمع كاملاً «حتى النميمة (القبيل والقال) التي قد تبدو غير مؤذية، تغدو مليئة بالشر إذا تم تداولها باستمرار وعلى نحو واسع. تقوم النميمة بالازدراء عن طريق عكس الأهمية النسبية للأمر، وبالتالي فإنّها تُججّم أفكار الشعب وتطلعاته». أخذ المحاميان الطريقة الأمثل التي تعمل بها ديمقراطية ما بالحسبان، بأن قالوا: «يود الجميع على حد سواء، إخفاء بعض الأمور عن أعين الناس، سواء في الحياة العامة أم الخاصة، بينما تبقى بعض الأمور الأخرى طي الكتمان فقط، لأنّ الأشخاص الذين يقومون بها لم يصلوا إلى موقع متقدّم تصبح عنده أفعالهم محل اهتمام العامّة بصورة شرعية».

نُشرت مقالتهما في نشرة (هارفارد لوريفيو) في عام 1890م. وأدرجت أفكارهما بالقانون<sup>6</sup> من خلال إقرار أربعة إجراءات قانونية مميّزة تخص انتهاك الخصوصية: التعدي على خصوصية الفرد، ونشر حقائق محرّجة إلى العلن، واستخدام سمعة الفرد بصورة سيئة أمام العامة، والاستئثار باسم الفرد أو شبهه لغايات تجارية. يمكن نشر معلومات وصور بعد أخذ موافقتهم، أو إذا كانت القضية محل اهتمام العامة بصورة شرعية. فسّر حق الخصوصية الذي استنبط من روح الدستور أيضاً، لمنح الحق باتخاذ قرارات شخصية مهمة، مثل الحق في استخدام وسائل منع الحمل، والحق في تعليم الأطفال في البيت بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.

أتبعت المحاكم طريقة التحليل التي استخدمها المحاميان منذ مئة عام؛ لتحليل التقنيات الجديدة التي تصلها: ما مدى تأثيرها في الفرد والمجتمع؟ كيف تساعد القيم القانونية الجوهرية على حماية الفرد عند استخدام التقنية؟ كلما دخلت تقنية جديدة قيد الاستخدام - بما في ذلك التقنية التي تستخدم في مجال الطب الشرعي والمجال الطبي ومجال الحاسوب - تم الرجوع إلى تطبيق القيم الجوهرية من أجل حماية حقوق الأفراد وزيادة نطاقها. تعاملت المحاكم في بعض الحالات بصورة خطأ مع التقنيات الجديدة؛ لأنها لم تجر تحليلاً شاملاً على التقنية كالذي أجراه وارين وبرانديس. لكن كانت الحقوق الأساسية تتصر في نهاية المطاف.

كانت تلك هي الحال، حتى ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي. فكلما واجهت المحاكم نزاعات في هذا المجال، كانت تسمح لمواقع التواصل، وجامعي البيانات، والأطراف الثالثة التي تستخدم المعلومات الموجودة على مواقع التواصل، بسحق حقوق الأفراد تحت أقدامها. لماذا تشل المحاكم وصنّاع القرار في تطبيق المبادئ الأساسية للديمقراطية على مواقع التواصل؟ ربما كان السبب جهل القضاة بالطريقة التي تدار من خلالها مواقع التواصل، وربما لأن التقنيات تدخل إلى حياتنا بصورة لم يسبق لها مثيل، ما يجعلنا ننظر أنّ من المستحيل السيطرة عليها، أو ربما لأنّ أحدًا لم يعر الأمر انتباهًا، لدرجة أن يراجع ما حصل عندما طوّرت تقنيات أخرى، هدّدت الأهداف وراء حماية المستهلك، وضمن الحقوق، وحرية التعبير، والخصوصية، والتحكّم، التي تشكّل جميعها أساس الدستور الأمريكي.

لدى الكثير من التقنيات التي واجهتها المحاكم، صفات مشتركة مع مواقع التواصل؛ فتلك التقنيات تتضمن أيضاً مدى تحكّم الناس بالمعلومات التي تخصّهم، والقرارات المتعلقة بحياتهم وأنشطتهم. مع احترامي الشديد للتقنيات الأخرى جميعها، لم تتردّد المحاكم في تطبيق المبادئ

الدستورية لحماية حقوق المستخدمين. من شأن فهم تلك القرارات، المساعدة على وضع دستور لمواقع التواصل الاجتماعي.

لم يكن يدور في خلد تشارلز كاتز عندما أجرى اتّصلاً من هاتف عمومي سنة 1965م، أنّ الشرطة تتنصّت على المكالمات. وجّهت إليه الشرطة تهمة المراهنة غير الشرعية، فاعترض على القرار بحجّة أنّ الشرطة انتهكت مبادئ التعديل الرابع في الدستور، الخاص بالتعدّي الحكومي على خصوصية الفرد. قرّر القاضي أنّ التنصّت الذي تم على المكالمات، لم ينتهك التعديل الرابع؛ لأنّ مؤسسي الدولة وضعوا ذلك البند في الدستور للحفاظ على خصوصية الفرد في المنزل، أمّا في حالة تشارلز فلم تتعدّ الشرطة على بيته.

في الواقع يوجد قرار لمحكمة العدل العليا في عام 1928م، على مثل تلك الحالة، عندما استخدمت الشرطة تقنية التنصّت على الهواتف لأوّل مرّة؛ لمعرفة مخالفي قرار منع تجارة الكحول، حيث قرّر القضاة في محكمة العدل العليا بغالبية خمسة في قضية (أولمستد ضد الولايات المتحدة)، أنّ خصوصية المهرّب لم تُنتهك، وأنّه لم يُجبر على تجريم نفسه، على الرغم من أنّ الشرطة سجّلت المكالمات التي أجراها من بيته<sup>7</sup>، إلاّ أنّ معدات التنصّت وضعت على خطوط الهاتف خارج بيته.

كان كاتب الاعتراض هو لويس برانديس نفسه، المحامي السابق في بوسطن، الذي أصبح قاضياً في محكمة العدل العليا، الذي أصر على ضرورة تطبيق القيم الجوهرية على التقنيات الجديدة. أوضح أنّ الطرق التي حدّدها الدستور عندما وُضِع، والتي لا تمكّن الجهات الحكومية من الحصول على معلومات خاصّة بالأشخاص عن طريقها، تنحصر بالإجبار والتعنيف، والتعذيب، واقتحام البيوت. كان الدستور يحمي ضد الإجبار والعنف. لكن، والكلام هنا لبرانديس: «مكّنت الاختراعات والتقنيات الجديدة الحكومة من معرفة الأسرار وجلبها إلى المحكمة بفاعلية تفوق المعلومات التي حصلت عليها من التعذيب. مهّد التطور العلمي الطريق أمام الحكومة للتجسس عبر وسائل ستتعدّى مجرد التنصّت على الهواتف. قد يصل التطور التقني في يوم من الأيام لحد يمكن الحكومة من الحصول على ما تحويه أوراق من دون إخراجها من الدرج، ثم تقديم المعلومات إلى المحكمة، وكشف أدق التفاصيل التي تحصل في البيوت، أمام هيئة المحلّفين. يقول برانديس إنّّه يجب تطبيق القيم الجوهرية للدستور المعنوية بالخصوصية، وحق عدم تجريم الذات، «ليس فقط على ما كان، وإنما على ما سيكون أيضاً».

عندما قُدمت قضية تشارلز كاتز إلى محكمة العدل العليا، بعد أربعين عاماً على القرار الذي اتخذ في قضية أولمستد، طُبّق غالبية القضاة المنطق الخاص بيرانديس. مع أنّ تشارلز كاتز استعمل هاتفاً عموماً، قالت المحكمة إنّ حق الخصوصية الذي كفله الدستور «يشمل الأفراد وليس الأماكن». يحمي الدستور الأمور الذي يريد الشخص الحفاظ على خصوصيتها، حتى في الأماكن العامة.

حمت المحكمة خصوصية السيد كاتز بإقرارها لاختبار قانوني ما زال يستخدم إلى يومنا هذا: هل كان لدى الشخص «توقُّع بالحصول على الخصوصية»؟ وهل كان المجتمع على استعداد لحماية ذلك التوقُّع؟ على الشرطة نتيجة لذلك، الحصول على مذكرة بناءً على سبب مقنع؛ كي يتنصّتوا على هاتف شخص ما.

استمر استخدام التقنية للمساعدة على تطبيق القانون، وقُدمت إلى المحكمة في عام 2001م، تقنية جديدة استُخدمت في التحقيق الجنائي. اشتبه أحد العملاء الاتحاديين أنّ شخصاً يدعى داني كيلو، يقوم بزرع الماريجوانا<sup>8</sup>. تتطلّب زراعة الحشيش بمكان مغلق مصابيح شديدة القوة. لذا، راقب العميل البيت من الخارج واستخدم كاميرا للتصوير الحراري من نوع (أغيمبا ثيرموفيجن 210) لمسح بيت داني. أظهر المسح أنّ سقف المرآب وأحد الجدران المحاذية كانا أكثر سخونة بقليل، مقارنة في بقية أجزاء البيت، وأكثر سخونة بكثير مقارنة في البيوت المحاذية، فاستنتج العميل أنّ داني يزرع الحشيش، وأقنع قاضياً بالسماح له بتفتيش البيت. عثر العميل على الحشيش، ووُجّهت تهمة إنتاج المخدرات له.

بما أنّ جهاز المسح الحراري لم يدخل عملياً إلى البيت، ولم يكشف أية أنشطة شخصية خاصة؛ قرّرت المحكمة أنّ العملية لم تنتهك حقوق داني التي نص عليها الدستور.

أيدت محكمة الاستئناف القرار أيضاً، لأنّ داني لم يُظهر أيّ توقُّع شخصي بالحصول على الخصوصية، بما أنّه لم يحاول إخفاء الحرارة التي خرجت من بيته، «حتى لو حاول إخفاءها، فذلك لا يعدّ توقُّعاً شخصياً معقولاً للحصول على الخصوصية، على السطح والجدار الخارجي»<sup>9</sup>.

عندما وصلت القضية إلى محكمة العدل العليا، برأت داني. كان الرأي الذي حمى داني من التقنية الجديدة صادراً من قاضٍ ذي فكر محافظ، وليس من قاضٍ ذي فكر ليبرالي، يتبع أسلوب بيرانديس. كتب القاضي أنتوني سكاليا قائلاً: «ليس من الحكمة أن نجادل أنّ مدى الخصوصية التي ضمنها التعديل الرابع للمواطنين لم يتأثر أبداً بسبب التطور التقني. بينما في هذه الحالة، استخدمت الحكومة جهازاً، لا يتوافر لدى عامة الشعب لكشف تفاصيل البيت، وهي تفاصيل لم تكن

لتعرف سابقاً، إلا عن طريق اقتحام البيت فعلياً، إنَّ المراقبة هي «تفتيش»، ومن المفترض ألا يتم القيام بها من دون مذكرة».

كان للتقدم على صعيد التقنية الطبية، دور أيضاً في منع الأشخاص من السيطرة على حياتهم، وحتى على موتهم. كانت الأجهزة التي تبقى المرضى على قيد الحياة، مثل أجهزة التنفس، وأنايب التغذية، وأجهزة الإنعاش، تستخدم في الماضي من دون الحاجة إلى موافقة. أكدت الحكومة والمؤسسات الطبية أن لها الحق في بقاء المرضى على قيد الحياة، حتى لو لم تكن تلك رغبة المريض. لكن في النهاية، انتصرت القيم الدستورية الجوهرية على سطوة التقنيات.

يعدّ حق الأشخاص برفض الوسائل التي تقيهم على قيد الحياة معترفاً به على نطاق واسع. فباستطاعة الشخص إصدار بيان مسبق، مثل الوصية التي تشمل على الأمور التي يرغب فيها الفرد قبل موته، كي لا يتم استخدام تلك التقنيات عليه، إذا دخل في غيبوبة ولم يستطع التعبير عن رغباته.

يشرح القاضي في محكمة العدل العليا جون بول، أهمية أن يشمل الدستور مثل ذلك الحق، الذي يضمن للفرد الحفاظ على الصورة التي عاش عليها: «يكون الشخص مهتماً بأن يتذكره الناس بالطريقة التي عاش فيها، وليس بالصورة التي مات عليها»<sup>10</sup>. سترغب امرأة أمضت حياتها رياضية نشيطة، بأن يتذكرها أهلها وأصدقائها على تلك الصورة الحيوية المفعمة بالصحة، وقد تقرر أن تعبئ سلفاً، نموذجاً تطلب فيه ألا يحاول أحد إبقائها على قيد الحياة إن دخلت في غيبوبة لا أمل فيها بالشفاء، حتى لا تستبدل ذكرياتها المليئة بالحياة، بأخرى تظهر فيها بجسد ذابل موصول إلى الأجهزة. يجب أن يمنح الفرد حق التحكم بالصورة التي يملكها الناس عنه.

أثارت التقنيات الطبية المعاصرة، مثل فحص الجينات، الخلافات أيضاً. أُجريت الفحوصات الجينية على الأشخاص عندما ابتُكرت، من دون علمهم أو موافقتهم. واستخدم الأطباء والباحثون الدم الذي منحه الأشخاص للمختبرات؛ لفحوصات طبية مثل فحص مستوى الكولسترول في الدم أو فحص الحمل، وأجروا فحوصاً لأمراض أخرى، بداية من سرطان الثدي، ووصولاً إلى الزهايمر، من دون موافقة أولئك الأشخاص. كانت حجة من أجروا تلك الفحوصات من دون إذن، أن الأمر لم يضر أحداً، وأن الشخص وُجِز سلفاً، وأن الفحوصات الإضافية لا تتطلب إجراءات إضافية من قبل الشخص. وحتى لو جُمع الدم من جديد، مثلما هي الحال في فحص الحمض النووي في القضايا الجنائية؛ فإن نتائج فحص الدم سرّية، ولا يحق لأحد الإطلاع عليها.

لكن ما حدث، أن أرباب العمل والمؤمنين بدأوا بالتمييز ضد الأشخاص الأصحاء المهيئين جينياً للتعرض إلى الأمراض مستقبلاً. على سبيل المثال، كانت بعض النساء معرّضات أكثر من غيرهن للإصابة بسرطان الثدي؛ لأنهن يعانين من طفرة جينية معينة، لكن حتى مع وجود تلك الطفرات، فإن نسبة الإصابة بالسرطان لا تتعدى النصف. بعض النساء لم يرغبن في معرفة إذا كانت لديهن طفرات جينية من عدمه. قلن إنهن سيشعرن كأنّ في داخلهنّ قنبلة زمنية قابلة للانفجار في أية لحظة. لكنّ أرباب العمل والمؤمنين، أرادوا تلك المعلومات قبل اتخاذ قرار منح شخص التأمين (سواء التأمين الصحي أم التأمين على الحياة) أم لا. لم تكن تلك المعلومات خاضعة لأيّة ضوابط قانونية. طلب أحد أرباب العمل في كاليفورنيا، إلى طبيب الشركة، في أثناء إجراء الفحوصات الطبية، فحص كل موظفة بطريقة سرّية؛ لمعرفة إذا كانت حاملاً، وفحص الموظفين السود؛ لمعرفة إذا كانوا حاملين لطفرة جين الأنيميا المنجلية. لم يُخبر الموظفون بالنتائج، لكنّها وضعت في ملفاتهم الوظيفية.

رفع الموظفون قضية ضد الشركة، عندما تسرّب محتوى الملفات. رفضت المحكمة الابتدائية القضية، لأنّ الفحص كان انتهاكاً بسيطاً، ولا يختلف عمّا يواجهه الناس عندما يخضعون لفحص طبي. لكن كان لمحكمة الاستئناف رأي مختلف، حيث عدّت الجينات تحتوي على معلومات شخصية، تخضع لحماية حق الخصوصية الجوهري. قالت المحكمة: «قد يخطر على بال المرء نواح شخصية، ومن الممكن تطبيق ما يتعلّق بالخصوصية عليها، أكثر من التكوين الجيني للمرء»<sup>11</sup>. منذ ذلك الحين، مرّر الكونغرس قانوناً يمنع أرباب العمل والمؤمنين بالذات، من التمييز ضد الأشخاص بناءً على نتائج فحوصاتهم الجينية<sup>12</sup>. تشمل حقوق الأفراد الجوهريّة، حق عدم إنتاج معلومات جينية عنهم، أو استخدامها ضدهم.

خضعت تقنيات الحاسوب التي تجمع المعلومات عن الناس للتحليل، بناءً على الحقوق الجوهريّة حتى قبل ابتكار مواقع التواصل الاجتماعي. عندما رُشّح القاضي روبرت بورك لمحكمة العدل العليا في عام 1987م، حاول مراسل لصحيفة (واشنطن دي سي) يدعى مايكل دولان، تلوّث سمعة القاضي عبر نشر أسماء الأفلام التي استأجرها من محل الفيديو. تضم القائمة أفلاماً بريطانية، وأفلاماً لجيمس بوند، ومسرحيات قديمة، وتعدّ لطيفة مقارنة بالأفلام في وقتنا الحالي<sup>13</sup>. خاب ظن المراسل لخلو القائمة من الأفلام ذات الصبغة القانونية مثل: (اثنا عشر رجلاً غاضباً) أو (كيف تقتل طائراً محاكياً). كان القاضي قد استأجر بدلاً من ذلك فيلمًا واحد له علاقة بالمحاكمات هو (غرفة

النجم). لم ينجح القاضي في الوصول إلى محكمة العدل العليا، لكن قضية نشر قائمة الأفلام التي استأجرها لفت انتباه الكونغرس.

قال عضو مجلس الشيوخ بات ليهاي: «ما يشاهده أوليفر نورث، أو روبرت بورك، أو غريفيين بيل، أو بات ليهلي على التلفاز، أو ما يقرأه، أو ما يفكر به في أثناء وجوده في المنزل، ليس من شأن أحد. في زمن قنوات التلفاز التفاعلية، وازدياد مكاتب الاستقبال والمغادرة التي تستخدم الحاسوب، وأنظمة الحماية والهواتف، والتي ترتبط جميعها عن طريق الحاسوب؛ من السهل على أيّ كان، إعطاء وصف للأشخاص، ومعرفة ما يبتاعون من المتاجر، وما نوع الطعام الذي يفضلونه، والبرامج التي يشاهدونها على التلفاز، ومع من يتحدثون على الهاتف، أعتقد أن ذلك أمر خطأ. أعتقد أن الأمر مشابه لما يفعله الأخ الأكبر، وأعتقد أنه شيء علينا محاربته»<sup>14</sup>.

وافق بول سايمون، عضو مجلس الشيوخ على المقترح قائلاً: «لا شك أن عصر الحاسوب أحدث ثورة في عالمنا. لقد شهدنا خلال العشرين سنة الماضية، تغييرات ملحوظة في الكيفية التي يعيش بها كل منا. يتعلم أبنائنا باستخدام الحاسوب، وتعامل مع البنوك عن طريق الآلات، ونشاهد الأفلام في غرفة المعيشة. إن هذه التطورات التقنية مذهلة، وعلينا بصفتنا أمة، أن نكون فخورين بالإنجازات التي حققناها. مع ذلك، ومع استمرار التطور التقني، علينا حماية قيمنا التي كنا فخورين بها على مر الزمن، التي يتمحور حولها المجتمع، خاصة حقنا في الحفاظ على الخصوصية. لا يعني دخول الحاسوب إلى حياتنا أن بمقدورنا أن نكون أكثر فاعلية من قبل فحسب، بل أن لدينا القدرة على التطفل بشكل أكبر من قبل أيضاً. يُجبر الأمريكيون كل يوم على إعطاء معلوماتهم الخاصة للتجار وما شابه، من دون أدنى قدرة على التحكم بوجهة تلك المعلومات، وتشكل هذه التسجيلات نافذة تطل على ما نحب ونكره»<sup>15</sup>.

أشار ليهاي أيضاً إلى أن أثر المعلومات التي تولد مع كل عملية تُسجّل، وتُحفظ في أنظمة تخزين متطورة، ما هي إلا صورة جديدة من المراقبة، أكثر براعة واختراقاً. «تُنشئ برك المعلومات هذه، هموماً تتعلق بالخصوصية، تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الفرد على التعبير عن آراءه، والانضمام إلى الجمعيات، والتمتع بالحرية والاستقلالية التي وُضع الدستور لحمايتها»<sup>16</sup>.

طبّق المشرعون حق الخصوصية الجوهري المنصوص عليه في الدستور، ومرّروا قانوناً يمنع نشر سجلات الأفلام التي يستأجرها الأشخاص (يشبه في زمننا، ما يشاهده الأشخاص على موقع نت فليكس). يمنع مشروع القانون محلات تأجير الأفلام من كشف «معلومات شخصية قابلة للتتبع»،

ومعلومات من شأنها ربط الزبون بغرض أو خدمة معينة، وإذا كُشفت عن المعلومات، بإمكان المتضرر رفع قضية للحصول على تعويض.

قال النائب آل ماكاندليس، أحد الذين شاركوا في صياغة مشروع القانون: «يوجد شعور قوي أنّ الناس يجب أن يكونوا قادرين على قراءة الكتب ومشاهدة الأفلام، من دون أن يعرف أحد بالأمر. تشكّل الكتب والأفلام الغذاء الفكري الذي يساعد على نمو الفرد من الناحية الفكرية، وتمتاز عملية النمو الفكري بالخصوصية، والهدوء والتطبيق. يجب إبعاد هذه العملية الخاصة عن عيون الآخرين»<sup>17</sup>.

تواجه المحاكم الآن، مجموعة جديدة من التقنيات، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، وجامعي المعلومات. قد يعتقد المرء أنّ القضاة سيسعون إلى حماية الناس، بما أنّ تلك التقنيات تثير كل القضايا التي وجدتتها المحاكم في الماضي محل جدال. تنتهك خصوصية الأشخاص عندما تجمع بياناتهم، ولا يمكنهم التحكّم بصورتهم أو سمعتهم. وتتخذ قرارات مهمة بشأنهم - سواء في منحهم وظيفة أم حق حضانة أطفالهم - بناءً على الصور التي أشارت إليهم، أو الأفلام التي يفصلونها.

فشلت المحاكم مع ذلك في تطبيق القيم الجوهرية والسوابق القانونية الماضية، على القضايا التي تخص مواقع التواصل الاجتماعي. زارت سينثيا مورينو، طالبة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، مسقط رأسها، بلدة كولينغا في ولاية كاليفورنيا (عدد سكانها 19,000 نسمة)<sup>18</sup>، ونشرت قصيدة لكولينغا على موقع (مايسبيس)، مستخدمة اسمها الأول فقط. كان مطلع القصيدة التي أزلتها بعد ستّة أيام كالآتي: «كلّما مضى العمر، أدركت مدى احتقاري لكولينغا»<sup>19</sup>.

أعطى مدير مدرسة كولينغا الثانوية، القصيدة لصحيفة محلية كي تنشرها، مع ذكر اسم المؤلفة. سمع والدا سينثيا إشاعة عن عزم الصحيفة نشر القصيدة، واتّصلا بمحررة صحيفة (كولينغا ريكورد)، وشرحا الأضرار التي سيسببها إعادة نشر القصيدة<sup>20</sup>. زعمت المحررة أنّها لن تنشر القصيدة في الصحيفة، لكن القصيدة نشرت فعلاً<sup>21</sup>، وثار السكان عند قراءتها. تلقت سينثيا وعائلتها، التي كانت لا تزال تعيش في كولينغا تهديدات بالقتل<sup>22</sup>. أطلق أحدهم النار على بيت العائلة من سيارة مسرعة، وأصاب الكلب وكاد أن يصيب الأخ الأصغر. تركت العائلة البيت خوفاً على حياتها، وحاولت سينثيا تهدئة الأمور، وطلبت من الصحيفة نشر رسالة لتصحيح الأمور. رفضت محررة الصحيفة الأمر، وقامت بدلاً من ذلك، بنشر رسائل كراهية مرسله لسينثيا.

أطلع المعلمون في المدرسة الثانوية بالبلدة الطلبة على القصيدة، الأمر الذي زاد من رسائل الكراهية الموجهة إليها. قاطع السكان التجارة التي تديرها عائلة سينثيا، ولم يتمكن والداها وهما

مهاجران من المكسيك، من سداد القرض الذي حصلوا عليه؛ لافتتاح شركة متواضعة للشاحنات في البلدة.

لم تكن سينثيا تتوقع مدى الدمار الذي أحدثه الكلام الفارغ الذي كتبه، وهو الكلام نفسه الذي لاقى صدى لدى الكثير من زملائها في الجامعة، ممن شعروا بالغبطة نفسها عند الهروب من بلداتهم الصغيرة لتحقيق حلمهم الأكاديمي. علق القليل من الأصدقاء على القصيدة عندما نشرتها على موقع (مايسبيس)، لكنّها لم تكن تنوي أن تضع القصيدة بين يدي سكان كوليفنيا. كانت مصدومة جرّاء التهديدات بالعنف<sup>23</sup>، لأنّها لم تحقّر أحد السكان بعينه. استشارت أصدقاءها من كلية الحقوق في بيركلي، الذين أخبروها أنّه لا يحق لأحد نشر ما كتبه من دون إذنها.

راجعت سينثيا وعائلتها مجلس المدرسة؛ للحصول على اعتذار من المدير، فرفض مجلس المدرسة الأمر، ما حدا بهم لمراجعة مجلس الولاية للتعليم، ثم وزارة التربية في العاصمة واشنطن، حيث قال لهم موظف متعاون هناك، إنّ عليهم اللجوء إلى محام، ورفع قضية على المنطقة التعليمية<sup>24</sup>. رفض عشرات المحامين الترافع في القضية؛ لأنّ مواقع التواصل كانت لا تزال في البدايات. وافق أحد المحامين أخيراً على تولّي القضية، ورفع قضية على الصحيفة بتهمة التسبب بالأم عاطفية بشكل متعمد، وانتهاك الخصوصية.

رفضت المحكمة مزاعم انتهاك الخصوصية التي تقدّمت بها سينثيا، وعندما استأنفت الحكم، قالت محكمة استئناف في كاليفورنيا إنّ «لا أحد يتوقّع أن يحافظ على الخصوصية» عند نشر شيء على موقع تواصل.

عندما قدّمت مزاعم التسبب بالأم عاطفية بشكل متعمد إلى المحكمة في ما بعد، رأّت هيئة المحلفين أنّه وعلى الرغم من أنّ تصرف مدير المدرسة، بالمساعدة على نشر القصيدة من دون إذن، يُعدّ مشيناً، إلا أنّ التهديدات المخيفة جاءت رد فعل على ما نشر في موقع (مايسبيس)<sup>25</sup>، أكثر منها على ما نُشر في الصحيفة. كان ذلك كمن يقول إنّ تدخين سيجارة مشابه لرمي شخص في تنك بنزين. لو أنّ القصيدة نُشرت فقط على موقع (مايسبيس) لكانت عائلة سينثيا تنعم الآن في بيتها وتدير تجارتها، لكن ما جعل سينثيا وعائلتها مستهزئين، كان نشر القصيدة في صحيفة (كوليفنيا ريكورد).

على الطرف الآخر للبلاد، رفض أيضاً قاض في نيويورك مبدأ حماية الخصوصية على الإنترنت، وقال: «في عصرنا هذا الذي تنتشر به الأفكار والرسائل بشكل واسع، عبر أجهزة إرسال يمكن لأطراف

غير مرغوبة، مجهزة بالبرمجيات، وبرامج التجسس، والفيروسات، والقدرة على نشر (الكوكيز)، اعتراض تلك الأفكار والرسائل وقراءتها؛ ما مبدأ الخصوصية على الإنترنت إلا وهم، لا يجب على أحد الاعتماد عليه. إنَّ فقدان توقع الحصول على الخصوصية عند استخدام الإنترنت، هو حقيقة واقعة مع كل ضغطة على لوحة المفاتيح»<sup>26</sup>.

تتملص المحاكم من مسؤولياتها في حماية الفرد، عندما تدعي أنه من غير المنطقي أن يتوقع أحد الحصول على الخصوصية، عند استخدام الإنترنت؛ لأنه لا يوجد على الشبكة ما هو بعيد عن مرأى أي شخص يملك مهارات في الاختراق، أو خطط لجمع البيانات. يشبه ذلك القول إنه يجب ألا يكون لدينا قوانين ضد من يقوم بالتلصص، لأنك إذا سكنت بمنزل يحتوي على نوافذ؛ يمكن لأي أحد النظر إلى الداخل. أو أنه ليس من حق امرأة «توقع ألا تغتصب»؛ لأنها تسكن في حي تكثر فيه حالات الاغتصاب.

بتعريفها لتوقع الخصوصية بناءً على حقيقة أن أي شخص بإمكانه الحصول على المعلومات الرقمية، فشلت المحاكم بتمييز القيم الاجتماعية المهمة المتعلقة بالخصوصية، وحقيقة أن الأشخاص يعتقدون بالغالب أن مواقع الاتصال أماكن تتمتع بالخصوصية.

كان جانلوري غولدمان، الخبيرة في شؤون الخصوصية، كانت تشير إلى مواقع التواصل الاجتماعي عندما قدمت شهادتها قبل عشرين عاماً، في جلسة استماع بخصوص نشر قائمة الأفلام التي استأجرها القاضي بورك. قالت السيدة غولدمان: «لا تتيح التقنيات الجديدة التطفل لجمع البيانات فحسب، بل زادت الطلب على المعلومات الشخصية الحساسة أيضاً. ترغب الشركات التجارية الخاصة في الحصول على المعلومات الشخصية لزيادة فاعلية الدعاية التي تبثها عن منتجاتها. وتهتم الحكومة بالحصول على المعلومات الحساسة لزيادة الرقابة على الأمور السياسية. وترغب الجهات الاستخباراتية في الحصول على المعلومات لحماية الأمن الوطني. لكن الخطر يكمن في أن المجتمع المراقب يسمي مجتمعاً مُمثلاً، يكون فيه الأفراد مقيدين عند السعي وراء الأفكار، والرغبة في تجربة تلك الأفكار خارج الإطار المتعارف عليه، وتتيح التقنية الجديدة للناس، استقبال الأفكار وتبادلها، بطريقة تختلف عن تلك التي كانت تُستخدم في العصر الذي وضعت فيه وثيقة الحقوق. أصبحت الأوراق الشخصية التي طالما حفظناها في بيوتنا، في متناول الأشخاص الذين نتعامل معهم على الصعيد التجاري، ومن السهل الآن تخزين معلومات تتعلق بالعمليات التجارية والاطلاع عليها. تحتفظ المكتبات، وقنوات التلفاز المدفوعة، وشركات الأفلام الآن، بسجلات تحوي كل ما نقرأ ونشاهد، حيث يتيح الحاسوب جمع تلك المعلومات بصورة فورية. دعت غولدمان إلى تطبيق

الحقوق الدستورية الجوهرية على المعلومات الشخصية الموجودة على الإنترنت، لكن المحاكم فعلت العكس تماماً عند اتخاذ قرارات في القضايا التي تتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي. يبدو أن انتشار مواقع التواصل قد تثبّط من عزيمة صنّاع القرار، على وضع قوانين تنظّم عملها. لكن الأمر لم يكن كذلك مع التقنيات السابقة، إذ أسهم انتشارها بزيادة الوعي بأهمية تأمين الحماية، بدلاً من الافتراض أن ما باليد حيلة.

قالت محكمة العدل العليا بعد أن حمت تشارلز كاتز من التنصّت الذي وقع عليه عند استخدام الهاتف العمومي: «إذا قرأ الدستور بشكل ضيق، فذلك يعني تجاهل الدور الذي أصبحت تلعبه الهواتف العمومية بصفتها وسيلة اتصالات خاصة»<sup>27</sup>.

ربما ما زلنا في المراحل الأولى من استخدام تلك التقنية، فمارك زاكيربيرغ أطلق (الفييس بوك) منذ أقل من عقد من عمره بجامعة هارفارد. تطلب الأمر أربعين عاماً لتطبيق مبدأ الحقوق الدستورية الجوهرية على التنصّت على الهواتف، لكننا لا نستطيع الانتظار أربعين عاماً أخرى، بعد كل ذلك الوقت، سيكون كل شيء نشرناه عبر الحاسوب، جزءاً من قاعدة بيانات يملكها (سبوكيو، أو بيك يو)، وستكون الجامعات، وأرباب العمل، ومانحو القروض، وشركات التمويل، والمحاكم في قضايا الحضانة، قد اتخذت قرارات ضدنا بناءً على معلومات مستقاة من مواقع التواصل الاجتماعي.

لم تعمل المقالة التي كتبها وارين وبرانديس على وضع أطر قانونية، لا تزال تطبق لحماية خصوصية الأفراد حتّى يومنا هذا فقط، بل أسّست طريقة للحكم على التقنيات الجديدة أيضاً. حلّل الرجلان الطريقة التي وفّرت بها القيم الجوهرية المتوارثة في الدستور الأمريكي إلى جانب القانون الحالي، أساساً للحكم على التقنيات الجديدة، وقيّما مدى تأثير التقنية الجديدة في الأفراد، والمؤسسات، والمجتمع.

لم يقترح وارين وبرانديس أن يتكيف كل فرد مع كل تقنية جديدة، لكن دعا إلى أن يتأكد المجتمع من استخدام التقنية، بصورة تتماشى والقيم التاريخية والجوهرية للمجتمع.

استمر برانديس في تأييد تطبيق القيم الدستورية على التقنيات الحديثة، عند تعيينه قاضياً في محكمة العدل العليا الأمريكية، بعد ستة وعشرين عاماً من كتابة المقالة التي تناولت موضوع الخصوصية. كتب أيضاً عن صفات الدستور بشكل عام قائلاً: «يتغيّر الزمن على الدوام جالباً معه ظروفًا وأهداف جديدة. لذا، على المبدأ أن يكون قابلاً للتوسّع عند التطبيق، ليشمل أكثر من مجرد الضرر الذي وضع لأجله، كي يظل حيويًا. هذا الحال ينطبق على الدساتير فعلاً؛ فهي ليست مجرد

قوانين مؤقتة صمّمت للتعامل مع أحداث عابرة. لقد، واستعير هنا كلمات القاضي بالمحكمة العليا مارشال، صمّمت لمحاولة الوصول بالخلود إلى الدرجة التي تحاول فيها المؤسسات الوصول إليه. إن المستقبل أمانة في أعناقها - أي الدساتير - مثلما هي القوانين النافذة من تلقاء نفسها، تحسباً للتوجهات المستقبلية التي لا يمكن لأحد توقعها، سواء أكانت جيدة أم سيئة. لذا، فعند تطبيق أي دستور، يجب ألا يتم التفكير بما هو حاصل فقط، بل بما قد يحصل أيضاً<sup>28</sup>.

طُوّر كم هائل من التقنيات منذ ظهرت المقالة التي كتبها وارين وبرانديس. واستُخدم بعضها في البداية بطريقة استباححت الحقوق الفردية للناس. تدخلت المحاكم لتسوية النزاعات في أنحاء البلاد كافة. ولكن في النهاية، انتصرت المبادئ الدستورية التي تدعم حق تقرير المصير، والخصوصية، وضمان الحقوق، والتحكّم الشخصي. كانت الحال في الماضي تتمثل أن تطبق التقنية أولاً، ثم تظهر المشكلات، ثم تبدأ المحاكم والمشرّعون بوضع الضوابط لحماية القيم الجوهرية. تمخّصت المحاكم خلال القرنين الماضيين التقنيات الجديدة (من الكاميرا المحمولة، إلى التقنيات الطبية المتقدمة) وطبقت المبادئ الجوهرية المستنبطة من الدستور للحفاظ على حقوق الأشخاص، وحتى توسعتها.

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً حيوياً في الحياة العامة والخاصة. لكن يجب ألا يتمكّن ذلك الزحف التقني من سحق مفاهيم حماية المستهلك، والضوابط على النفاذ الحكومي، وحماية حقوق الأفراد. نستطيع وضع دستور لمواقع التواصل نطبّق فيه قيماً جوهرية، إن تكاتفت جهودنا للوصول إلى تلك الغاية. على سبيل المثال، إن طبّق مبدأ ضمان الحقوق للحصول على إشعار مسبق؛ ستُجبر الشركات على إخبار الأشخاص عن مصير معلوماتهم عند الدخول إلى مواقع التواصل، وسيسمح مبدأ التحكّم لمستخدمي مواقع التواصل، منع أي طرف ثالث من استخدام معلوماتهم، ويفضّل أن يتم ذلك عبر آلية تمنع أي كشف مستقبلي عن المعلومات، من دون موافقة المستخدم على الأمر. تسمح بعض مواقع التواصل وجامعي المعلومات حالياً للأشخاص، الذين يتمكّنون من قراءة شروط الاستخدام المكتوبة بخط صغير، بالانسحاب من أية عملية كشف مستقبلية. لكن كيف للمرء أن ينسحب، إن لم يعلم أنّ جامعي البيانات مثل (سبوكيو) موجودون أصلاً؟

يقول إيلاي باريزر في كتابه (الفقاعة المصنّفة: ما تخفيه الإنترنت عنك): «يصف (الفايس بوك) نفسه بأنه منفعة اجتماعية، كأنه شركة هواتف في القرن الحادي والعشرين<sup>29</sup>. لكن كلّما اعترض مستخدمو (الفايس بوك) على عمليات التغيير والتآكل التي تطال إعدادات الخصوصية بشكل مستمر، هزّ زاكيريغ كتفيه محدّراً بما معناه، إذا لم ترغب باستخدام (الفايس بوك)، فلا تستخدمه. من

الصعب تخيل أن تفلت شركة هواتف كبرى من العقاب إن قالت: «سنقوم بنشر مكالماتك الهاتفية على العلن، إذا لم يعجبك الأمر، فلا تستخدم الهاتف»<sup>30</sup>.

في وقتنا الحالي، عندما يمر صهر عضو مجلس الشيوخ في الشارع، يمكن التقاط صورة له بواسطة الهاتف الذكي لأحد المارة القريبين منه. ويمكن مسح الصورة مباشرة عبر تقنية (بيك يو)، وربط النتائج مع قاعدة بيانات مخزنة. سيشاهد ذلك الغريب - الذي التقط الصورة - وأصابه الفضول حيال الشخص الذي مر بجانبه بالصدفة، وصفاً كاملاً لصهر عضو مجلس الشيوخ: الوظيفة التي يشغلها، وهل يستخدم مواقع المواعدة أم لا؟ وآخر تغريداته على موقع (تويتر)، والأمور التي بحث عنها عن طريق محرك (ياهو)، وصفحته على (الفييس بوك).

قد لا يوفّر الوصف فهماً دقيقاً يصف الشخص الذي كان يمشي في الشارع على حقيقته. مع ذلك، يحوِّله الوصف من مجرد شخص في الشارع إلى شخص يحمل معه تجارب الحياة الخاصة أين ما ذهب. لقد أصبحت الإنجازات والرغبات تنسب بسهولة؛ مثل لون العينين والطول تماماً.

مرّ قرن على ظهور شيطان (كوداك)، وتسعى التقنية اليوم إلى كشف قصة حياة الفرد بالكامل، بدل أن تساعد على الاحتفاظ باللحظة فقط. تأبى التقنية الحديثة ترك الناس وشأنهم، وتحاول إعادة بناء ماضيهم من جديد، وتحديد مستقبلهم في الوقت نفسه، وتتعاظم الحاجة إلى حماية حقوق الأفراد؛ كي يعيشوا حياة اجتماعية ومتكاملة، في ظل التقنية المتطفلة.

إنّ الحريات الفردية والاجتماعية الضرورية لازدهار الإنسان اليوم، هي نفسها التي كانت في العصر الذي وُضِع فيه الدستور الأمريكي، وإن وضع دستور لمواقع التواصل الاجتماعي، قادر على حماية الفرد من عدسة التشويه التي يصوّبها العامة نحوه، والاستخدام الخطأ للمعلومات الموجودة على مواقع التواصل، وبيشّر بإمكانية تحالف التقنيات المتطوّرة مع القيم الموجودة في المجتمع منذ القدم.